

# نشرة صندوق النقد الدولي



فحص سلامة الاقتصاد

## قوة أنشطة التجارة والخدمات تدعم التعافي الاقتصادي في دولة الإمارات

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٨ مايو ٢٠١٢

دبي، الإمارات العربية المتحدة: تخطط السلطات لبدء التقشف المالي بوتيرة تدريجية في عام ٢٠١٢ (الصورة: Karim Sahib/AFP/Getty Images)

- التعافي يزداد قوة في القطاعات غير النفطية رغم ضعف قطاعي البناء والعقارات
- لا تزال المخاطر قائمة في حالة الشركات ذات الصلة بالحكومة
- من المتوقع أن يؤدي التقشف المالي المزمع إلى توسيع مساحة الحركة أمام الحكومة

قال صندوق النقد الدولي في آخر تقييماته السنوية للاقتصاد الإماراتي إنه من المتوقع أن ينخفض النمو صوب الاعتدال مسجلاً ٢,٣% في عام ٢٠١٢ مع وصول الإنتاج النفطي إلى مستويات الذروة، لكن النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية يكتسب قوة متزايدة مع تراجع اعتماد الاقتصاد على النفط.

وتواصل الإمارات العربية المتحدة تعافيتها البطيء من أزمة سوق العقارات التي وجهت ضربة قوية للاقتصاد في عام ٢٠٠٩. وتستفيد الإمارات حالياً من ارتفاع أسعار النفط وزيادة أحجام الإنتاج النفطي، لكن مجال التوسع الإنتاجي في الفترة المقبلة يظل محدوداً على المدى القريب. وفي هذا السياق قال السيد هارالد فينغر، رئيس بعثة الصندوق إلى دولة الإمارات، إن "أنشطة التجارة والسياحة والخدمات اللوجيستية والصناعة التحويلية أصبحت الآن القوة الدافعة للاقتصاد، بالرغم من استمرار بعض الضعف في قطاعي البناء والعقارات.

كذلك يشير تقرير الصندوق إلى الجهود المبكرة التي بذلتها الإمارات لتتبع الاقتصاد قائلاً إنها تجني ثمار هذه الجهود في الوقت الراهن، متوقعاً أن يصل النمو في القطاع غير الهيدروكربوني إلى ٣,٥% في عام ٢٠١٢.

## عبء القطاع العقاري

وأشار تقرير الصندوق إلى فرط المعروض في سوق العقارات قائلاً إنه يفرض عبئاً معوقاً للاقتصاد. فمنذ منتصف عام ٢٠٠٨، انخفضت أسعار العقارات بأكثر من ٦٠% في دبي، وبدرجة أقل في أبو ظبي، ومن غير المرجح تحقيق تعافٍ مبكر واسع النطاق في هذا القطاع نظراً لحالة التشبع الحالية، إلى جانب استكمال مشروعات إضافية في السنوات القادمة.

ولا تزال هناك تحديات مالية تواجه الشركات ذات الصلة بالحكومة – والتي شكلت خطراً على الاقتصاد الإماراتي في عام ٢٠٠٩ – نظراً لحجم ديونها الكبير وارتفاع احتياجات تجديد الديون المستحقة عليها. وبالرغم من أن ديون بعض هذه الشركات قد أعيدت هيكلتها، ومنها ديون "دبي العالمية"، فإن هذه العملية الجارية تستغرق وقتاً أطول في حالات أخرى. وفي هذا الصدد، قال السيد فينغر: "سيتم تحسين الحوكمة في هذه الشركات وزيادة الشفافية بشأن استراتيجياتها التمويلية، وظروفها المالية، وخصائص ديونها، لكي تتحسن ثقة الأسواق".

وأشار التقرير أيضاً إلى ضرورة حماية النظام المصرفي في البلاد من المخاطر الناشئة عن هذه الشركات ذات الصلة بالحكومة، مضيفاً أن الحدود الإجمالية التي تم اعتمادها مؤخراً للإقراض المقدم من البنوك إلى هذه الشركات تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من أن النظام المصرفي يحتفظ باحتياطات وقائية كافية لتجاوز أي تدهور جديد في جودة الأصول وأوضاع السيولة الخارجية، فمن الممكن أن يؤدي تحقق المخاطر السلبية غير المتوقعة إلى التأثير على بنوك منفردة.

## التشديد المالي

وقد اعتمدت السلطات سياسة توسعية للمالية العامة في سياق مواجهة الأزمة التي أصابت سوق العقارات في عام ٢٠٠٩. وتعتزم السلطات البدء في عملية التقشف المالي في عام ٢٠١٢، وهو ما يعتبره التقرير خطوة حكيمة بالنظر إلى الارتفاع الملحوظ الذي طرأ في السنوات الأخيرة على سعر النفط التعادلي في الإمارات – أي السعر الذي تتوازن عنده حسابات المالية العامة – (من ٢٣ دولاراً في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٢ دولاراً في ٢٠١١)، مما جعل البلاد معرضة لمخاطر هبوط أسعار النفط. ولما كان التقشف المالي إجراءً تتوخاه السلطات بوتيرة تدريجية، فمن المستبعد أن يعرض التعافي الاقتصادي للخطر.

## المخاطر المحتملة

ويذكر التقرير أن التعافي الاقتصادي المستمر في دولة الإمارات أمر مشجع، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط وقوة الطلب من الشركاء التجاريين إلى دعم النمو. وتعمل الاحتياطات الوقائية الكبيرة في صناديق الثروة السيادية والبنك المركزي على حماية البلاد من مغبة الصدمات الخارجية.

وتتعرض الآفاق الاقتصادية المتوقعة لعدد من المخاطر السلبية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينخفض عائد التصدير وإيرادات المالية العامة إذا ما حدث انخفاض ملحوظ في أسعار النفط نظرا لضعف احتمالات النمو في الاقتصادات المتقدمة. وإذا تفاقمت الأوضاع المالية العالمية من جديد، يمكن أن تزداد صعوبة تجديد ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة وترتفع تكاليف الاقتراض بالنسبة لها، ومن ثم تزداد الضغوط على ميزانياتها العمومية. أما إذا حدث تباطؤ كبير في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، وهو أمر لا يبدو مرجحا في الأجل القصير، فمن الممكن أن تتأثر أوضاع التجارة والسياحة والتمويل الخارجي.

غير أن المرجح أيضا في حالة تباطؤ الاقتصاد هو أن يتسبب ذلك في انتقال التداعيات إلى بلدان أخرى. ونظرا لكثرة العملة الأجنبية في الإمارات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى أثر كبير على تحويلات العاملين إلى بلدان جنوب آسيا والمشرق العربي.